

اليوم ، الفاتح من سبتمبر 2023م يصادف الذكرى الـ 62 لانطلاقة كفاح الشعب الارتريري المسلح والتي تعتبر مناسبة تاريخية دأبنا على احياء ذكراها بكل فخر . فقد شهد الأول من سبتمبر 1961 تحول نوعي في نضالات الشعب الإرتري من أجل تأكيد حقه في تقرير المصير وبشر ذلك اليوم بيزوغ فجر الاستقلال الوطني . في شهر مايو الماضي مضت 32 عاما على ذكرى اختتام كفاحنا المسلح بانتصار عسكري ساحق نهائي . هذا النصر العسكري التام حقق لشعبنا الاستقلال السيادةي. لكنه كان استقلالا سياديا لم يترجم إلى سلطة سيادية حقيقية للشعب . لهذا لا يزال شعبنا يتطلع إلى تحقيق الأهداف البرامجية للنضال للمسلح التي قدم من أجلها جسيم التضحيات والتي تتمثل في تطبيق مبدأ سيادة القانون وتأمين حق التمتع بالحرية والعدالة والأمن والرخاء . لكن بدلا من السير إلى الأمام ، يلاحظ المرء بوضوح ان ارتريا واصلت التقهقر إلى الوراء على نحو ثابت خلال الـ 32 سنة الماضية - . صحيح ان حكومة إرتريا قد واجهت - خاصة خلال العشرين عاما الفائتة - حملة عداء خارجي وفرض حظر اممي جائر على استيراد الأسلحة ، الا ان تمكنها - رغم تلك الظروف - من إحباط مهادنات العدوان الخارجي الخطير وتمكنها في العام الفائت من استعادة الأراضي المحتلة يعتبر انتصارا ملحوظا . ومع ذلك من المهم الإشارة الى انه كان امام الحكومة فرصة كبيرة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة بشكل مواز من خلال الالتزام بتطبيق مبدأ سيادة القانون والسعي إلى انتهاج سياسة اقتصادية حكيمة ضمن إطار قانوني يسمح بتشجيع الاستثمار المحلي ويجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبنفس الصورة ، كان بوسع الحكومة الارتيرية ان تجنب البلاد حالة الفقر المدقع الناجم عن اتباعها سياسة اقتصاد الكوبون والقسائم التمييزية من خلال انتهاج سياسة تنمية حقيقية يمكن ان توفر للمواطن احتياجاته من الخدمات الأساسية والمواد الغذائية والمياه والتعليم والرعاية الصحية والطاقة والكهرباء والنقل والاتصالات . كما انه من الضروري التذكير هنا بان البلاد لم تكن لتعاني من ازمة السكن الحاد الحالية لولا ان الحكومة قامت بشكل رسمي طوال العشرين عاما الفائتة بحظر بناء وصيانة المساكن .

وقد ترتب على هذا النهج تبيد كل الفرص العديدة التي اتاحتها الأفاق الأولية الممتازة للتنمية، فبدلاً من تحقيق انجازات تنمية ملموسة ساد حكم الفرد المزاجي وما صحبه من ممارسات قمعية وحشية في الداخل لكافة اشكال المقاومة والمعارضة في الداخل ، وانتشرت السجون بدلاً من المدارس. لهذا ، لا جدال في أن جميع الإرتريين ، الذين أجبروا على الفرار من البلاد والهجرة الى الخارج هم ضحايا ممارسات الاستبداد السياسي والاقتصادي للنظام ، ويلاحظ ان الشباب على وجه الخصوص قد تم دفعهم إلى الفرار من البلاد بشكل جماعي نتيجة لحالة اليأس المطلق من إمكانية توفير فرص عيش حياة طبيعية كريمة أو وجود آفاق مستقبل واعد بالازدهار للبلاد بسبب تطبيق نظام الخدمة الوطنية غير محدودشش الأجل (تم ذلك في مخالفة واضحة لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 1995/82)،، إضافة الى عدم وجود سياسة

تعليمية سليمة وغياب فرص العمل المرضية .

ورغم ذلك يلاحظ ان معظم الإرتريين المقيمين في دول الشتات قد نسوا السبب الرئيسي الذي دفعهم للفرار من بلادهم واصبحوا ضحايا لسياسات التقسيمية للنظام من ناحية والمكائد الطائفية للقوى الأجنبية المعادية من ناحية اخرى ، ونتيجة لذلك انقسموا بشكل حاد ما بين مؤيدي للنظام ومعارض له وما بين من اتخذوا مواقف سلبية واصبحوا متفرجين و عالقين في مشاحنات واتهامات متبادلة باستمرار .

والمحزن هنا هو ان مؤيدوا النظام اختاروا التغاضي عن واقع تخلف وبؤس الشعب وتحولوا إلى فئة موالية بشكل أعمى لنظام الطاغية الحاكم . اما البعض في صفوف ما يسمى بالمعارضة فقد

فقدوا بوصلتهم، وتخلوا عن قضية وطنهم وشعبهم وأصبحوا شركاء للقوى الأجنبية المعادية التي تسعى إلى تقويض الهوية والسيادة الوطنية الإرتيرية وقلب الموقف الوطني رأسا على عقب . بل إن البعض منهم ذهب - وهو يلوح بالعلم الفيدرالي القديم لإرتريا - إلى حد اللجوء إلى العنف عديم الاهداف واختاروا ان يصبحوا أدوات صريحة بيد القوى الاجنبية .

من ناحية اخرى اختار البعض التخلي عن صفوف المعارضة والميل نحو صفوف أنصار النظام. وكما أكدت عليه مراراً وتكراراً في العديد من المناسبات، فإن الهدف الحقيقي للمعارضة الوطنية الأصيلة - سواء في الداخل أو الخارج،- هو السعي لتقديم بديل لسياسات وممارسات النظام التي كانت تجر البلاد الى الوراء خلال الـ 32 عاماً الماضية، والعمل على اقامة نظام حكم دستوري يركز على مبدأ سيادة القانون ويؤمن حماية الحقوق والحريات الأساسية

للشعب ويعمل في ذات الوقت على بناء وتطوير الموارد البشرية من خلال الطرق العلمية والوسائل التكنولوجية الحديثة ، ويدرر الموارد المالية العامة والأصول الوطنية والموارد الطبيعية بطريقة مسؤولة وشفافة؛ ويسعى كذلك إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الهادفة الى تحسين معيشة المواطنين ؛ كما يصون في ذات الوقت الحريات ويقيم العدالة ويحقق الرخاء .

وأود أن أشدد هنا على أن النضال من أجل إقامة الحكم الدستوري قضية ينبغي أن ينحاز إليها كل إرثري مؤيد للديمقراطية والخط الوطني ، وان ذلك عمل سياسي جاد يتطلب جهد تنظيمي وتطويري متين يستند على برنامج عملي مفيد يسترشد بمبادئ ورؤية وطنية مشتركة .

وفي هذه الأونة التي تمر بها هذه المناسبة السعيدة، لا أستطيع أن أمضي في الحديث دون أن أشير الى أن الهجمات المدبرة التي تمت خلال الأسابيع القليلة الماضية ضد المشاركين في المهرجانات الإرثرية التي اقيمت في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وعدد من المدن الأوروبية تعتبر أعمالاً إرهابية تنتهك قوانين

الدول المضيفة التي تسمح بالحق في التجمع السلمي . وهذا الامر يتطلب اجراء التحقيق اللازم لتحديد الاشخاص الذين قاموا بارتكاب هذه الهجمات وأولئك الذين قاموا بالتمويل أو التخطيط والتعبئة والتحرير والدعم وتسهيل ارتكاب أعمال العنف الإرهابية وتقديمهم للمساءلة القانونية عن الأذى والضرر الذي لحق بالمشاركين السلميين ومحاسبتهم بما يتناسب مع خطورة أفعالهم وفقاً لقوانين الدول المضيفة التي وقعت فيها تلك الهجمات.

صحيح أنه ليس كل الإرثريين الذين يشاركون في هذه الاحتفالات من مؤيدي النظام الاستبدادي، بيد ان مما لا جدال فيه أن إقامة مثل هذه الاحتفالات في الشتات تخدم الأهداف الدعائية للنظام الديكتاتوري . كما أنه لا جدال في أن تمكن مؤيدي وادوات النظام الديكتاتوري من تنظيم مثل هذه المهرجانات الدعائية مؤثر ، ولو جزئياً على الأقل، على ضعف معارضة الشتات التائهة في

حلقة مفرغة من الاتهامات المتبادلة. ومع ذلك، ينبغي الاقرار بأن العديد من أبناء شعبنا الذين أجبروا على الانفصال عن آبائهم وعائلاتهم وأحبائهم من أصدقاء الطفولة والعيش بعيداً عن وطنهم الحبيب وظلوا يعانون من الوحدة والعزلة والاعترا ب يرون ان تلك المهرجانات توفر لهم ملقئ للترفيه وتجديد التقارب واللقيا ، كما أنها تمكن أولئك الذين لجأوا في سن مبكرة، أو الشباب الذين ولدوا ونشأوا في الشتات للتعرف على بعضهم البعض وتكوين

صداقات شخصية وعلاقات اجتماعية جديدة . لهذا ينبغي على الإرثريين الداعين للديمقراطية ، المعارضة بشكل حازم لأي اعمال عنف ترتكب ضد الإرثريين المسالمين. كما يتوجب علينا أن نناضل من أجل جذب من اخطأ المسار إلى المسار الوطني وتشجيع الوطنيين منهم وحشد جميع الإرثريين المؤيدين للديمقراطية في صفوف المعارضة السياسية الفعالة . بدون ذلك لن تسفر الصدامات العنيفة بين الإرثريين في الشتات سوى عن الحاق الضرر وتعطيل مسيرة النضال السياسي العادل من اجل إسقاط الحكم الاستبدادي وذلك بدلا من تعزيزه وإقامة حكم دستوري وديمقراطي في بلادنا .

وللحقيقة ينبغي التوضيح هنا بأن اعمال العنف الغوغائية تلك كانت قد تمت بتحريض من خصم أجنبي ، وشارك فيها العديد من غير الإرثريين ، وهذه الممارسات الفوضوية في خاتمة المطاف لا تؤدي سوى الى تشويه صورة المعارضة في الشتات والى خدمة أهداف خارجية معادية لإرثريا والعمل على تمزيق وحدة شعبها وصرف اهتمام الإرثريين عن الشأن الداخلي.

ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أن قرار الانخراط في معارضة تتمحور حول المبادئ الوطنية والسيادة الارثرية هو قرار شخصي يحكمه ضمير الفرد ووعيه وتفرضه عليه واجبات المواطنة المستنيرة .

وكما دأبت على توضيحه في الكثير من المناسبات ، فإن إرثريا وطن لكل الارثريين بالتساوي . وفي ظل الحكم الدستوري ستصبح ارثريا الوطن المشترك الذي يعيش فيه كل إرثري في ظل المساواة أمام القانون. كما ان الاحتفالات الموقرة لشعبنا، مثل احتفال الفاتح من سبتمبر وعيد الاستقلال وعيد الشهداء وعيد الميلاد وعيد الفصح وعيد المولد وعيد الفطر وعيد الأضحى وما إلى ذلك، هي احتفالات وطنية عامة عظيمة تخص جميع الإرثريين بالتساوي في الداخل والخارج بغض النظر عن توجهاتهم أو انتماءاتهم السياسية . وهذه الاعياد الرسمية المجيدة مناسبات عظيمة ترمز للقيم المشتركة والوحدة القوية التي تربط بين ابناء الشعب الإرثري وينبغي الاحتفال بها في انسجام وونام .

ونظرا الى أن ازالة النظام الاستبدادي بايدي إرثرية تطور هام من شأنه ضمان أمن إرثريا وشعبها الإرثري ويخدم مصالح الغالبية العظمى من الإرثريين في الداخل والخارج، فإن المهمة السياسية الرئيسية للمعارضة الديمقراطية ينبغي ان تتركز في العمل على تعزيز قدرات الشعب الإرثري .

من ناحية أخرى ، إنه من المخجل للغاية رؤية مؤيدي النظام (الذين، على الرغم من ادراكهم لبؤس احوال الشعب الإرثري في الداخل ) وهم يقومون بتأييد النظام الاستبدادي ويتصرفون مثل مشجعي فرق الالعاب الرياضية المتعصبين بشكل أعمى فتراهم يصفقون حتى للعود بالتبرع بالمساعدات الغذائية رغم مرور 32 عاماً على الاستقلال ومدحهم بنفاق واضح تصريحات الطاغية

الذي داس هو نفسه على القانون والعدالة في بلده، كما انه من المغيظ ان ترى هؤلاء يهللون لاحاديث نفاق الطاغية التي يشكو فيها من غياب القانون والعدالة الدولية بينما حكم الفرد الديكتاتوري هو الذي يسود في إرثريا . لا احد . يمكن ان ينكر ان حكم الفرد في ارثريا ومنطق القوة هو السائد في عالمنا اليوم . لكنه قبل ان يطالب المرء بتحقيق العدالة الدولية ينبغي عليه قبل كل شيء تطبيق مبدأ سيادة القانون والعدل في بلده. وكما يقول المثل: " فعل الخير يبدأ من البيت".

ونحن إذ نحتفل اليوم بفخر بمناسبة ذكرى الفاتح من سبتمبر، الميمونة يتطلب منا ذلك مضاعفة الجهود من أجل خوض نضال وطني منسق لتحقيق تطلعات شعبنا في سيادة القانون، وإقامة الحكم الدستوري وتحقيق الحرية والعدالة والأمن.

- عاشت ذكرى الفاتح من سبتمبر، حاملة بشرى قيام دولة إرتريا المستقلة ذات السيادة!

- المجد والخلود لشهدائنا الأشاوس!

- بارك الله في إرتريا وشعبها!